

الصحابي، أى يسقط)، و(المنقطع - فكما قلنا- ما سقط فيه راوٍ فى أى موضع غير الصحابي..). ويستوى ذلك إذا كان الراوى الذى لم يذكر وقع فى أول السند أو وسطه أو آخره.

ومعنى هذا أن المنقطع فى رواية مَنْ دون التابعى عن الصحابي، (أى يذكر من هو قبل التابعى)، ويسقط التابعى، ويذكر الصحابي؛ فيفقد الاتصال بسقوط من هو دون التابعى.

وكما يقولون : فى رواية "مالك" عن "ابن عمر"؛ فبين "مالك" وبين "ابن عمر" تابعى لم يذكر وهو "نافع".

ومن أمثلة المنقطع :

روى أبو داود / عن يونس بن يزيد / عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب قال (وهو على المنبر) : «يا أيها الناس إن الرأى إنما كان من رسول الله - صلى الله عليه وسلم- مصيبًا، لأن الله كان يريه، وإنما هو منا الظن والتكلف»، فهذا الحديث منقطع لأن "ابن شهاب الزهري" لم يدرك "عمر ابن الخطاب" .. فلم يتصل السند.. ومنه أيضًا .. ما روى أبو العلاء ان الشيخير / عن رجلين من بنى حنظلة / عن شداد بن أوس / عن رسول الله / صلى الله عليه وسلم- فى الدعاء فى الصلاة : «اللهم إنى أسألك الثبات فى الأمر وعزيمة الرشد..»، والحديث هنا منقطع، لجهالة رجلين بين أبى العلاء، وشداد بن أوس .. (١)

ومازلنا نتناول الأحاديث من ناحية تسلسل الإسناد واتصاله حينما يعثرها انقطاع، أو ذكر مبهمين من الرواة، وإليك نوع ثالث من هذه النوعية وهو الحديث المعطل.. وهو الحديث الذى يسقط من إسناده راويان أو أكثر، وقد يرسله تابع

(١) باختصار وتصرف : راجع تدريب الراوى للسيوطى ١/١٩٩، ومخات فى أصول الحديث للدكتور محمد أديب

صالح، ص ٢٣٦، وأصول الحديث : للدكتور محمد عجاج الخطيب ص ٣٤٠.